

لندن تنضم إلى قوة عسكرية بقيادة واشنطن في هرمز

تأييد بريطانيا لسياسات ترامب يضعف حظوظ إنقاذ الاتفاق النووي



قوة ردع

قتال حاملة الطائرات الأميركية إنتربرايز أثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003، فإنه متأكد من أن القيادة المركزية الأميركية ستوفر الكثير من الخيارات العسكرية أمام الرئيس ترامب. وتضمن قائمة الخيارات الأميركية، إرسال كاسحة الغام في الخليج، حيث توجد بالفعل كاسحة من هذا النوع في البحرين، أو إغراق السفن الحربية الإيرانية، وهو ما فعلته الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، في إطار عملية عسكرية باسم "فرس النبي".

وتضمن قائمة الخيارات المتاحة لدى العسكرية الأميركية، ضرب قواعد الدفاع الجوي الإيرانية والتي كانت ضمن قائمة الأهداف التي كانت تستهدفها عملية عسكرية أميركية، قبل أن يتراجع عنها ترامب في اللحظة الأخيرة في يونيو الماضي، كما يمكن للولايات المتحدة شن هجمات إلكترونية ضد المنشآت العسكرية الإيرانية، وربما ضد شبكات كهرباء المدينة عندما تكون هذه الشبكات تدعم البنية التحتية العسكرية.

إيران ليس لديها ميل ولا دافع للتراجع عن مواقفها، وربما يزيد الإيرانيون تحركاتهم العدائية ضد الملاحة التجارية في الخليج، سواء بوضع الغام بحرية في مضيق هرمز كما فعلت أثناء الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينات القرن العشرين في ما عرف باسم "حرب الغام"، أو حتى بإغراق إحدى السفن فعلياً، وربما باستخدام غواصة تعمل بمحرك ديزل.

ويمكن للإيرانيين كذلك توسيع نطاق المواجهة من خلال استخدام القوى التابعة لها في المنطقة، مثل حزب الله في لبنان لضرب إسرائيل، أو لواء الفاطميين الشيعي الأفغاني لمهاجمة القوات الأميركية في أفغانستان.

وإذا قامت إيران بمثل هذه الخطوات المتهورة، فمن المحتمل أن يرد الغرب عليها عسكرياً وسيتم توسيع نطاق واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات الحقت أضراراً بسبب ناقلات على مدى عدة أسابيع.

ويرى جيمس ستافريدس، أميرال بحري متقاعد بالبحرية الأميركية، أن

لمهمتها العسكرية في حماية سفن تجارية من هجمات إيرانية في الخليج، إلا أن الحكومة الألمانية رفضت الأسبوع الماضي طلباً من الولايات المتحدة بالمشاركة في هذه المهمة، حيث لا ترغب ألمانيا في دعم سياسة "الضغوط القصوى" التي ينتهجها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وسط مخاوف من الانجرار إلى نزاع مسلح بين الولايات المتحدة وإيران.

وتزايد القلق من نشوب حرب في الشرق الأوسط تاتي بتداعيات عالمية منذ أن انسحبت الولايات المتحدة العام الماضي من الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015، وأعدت فرض العقوبات عليها وقفزت قضية أمن الملاحة في الخليج، الذي يمر عبر نحو خمسة إمدادات النفط العالمية، إلى صدارة الأجندة العالمية منذ مايو عندما اتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات الحقت أضراراً بسبب ناقلات على مدى عدة أسابيع.

ويرى جيمس ستافريدس، أميرال بحري متقاعد بالبحرية الأميركية، أن

الاشتباك الأميركية الأكثر عدوانية والتي لا تدعمها لندن. ويرى مراقبون أن انضمام لندن إلى قوة عسكرية أميركية قد يقضي على الجهود البريطانية لإنقاذ ما تبقى من اتفاق 2015 مع إيران، والذي انسحب منه ترامب العام الماضي.

وغادرت ألمانيا نايتها عن فكرة مهمة الحماية في مضيق هرمز، متجاوزة مخاوفها من تعقيد الجهود الأوروبية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية مع إيران.

وقالت أولريكه ديمير، المتحدثة باسم الحكومة الأسبوع الماضي "يجب أن تكون الأولوية في رأينا للجهود الدبلوماسية ووقف التصعيد" في أزمة الناقلات بين طهران ولندن.

وأضافت ديمير أن "الحكومة الألمانية مترددة في قبول الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة وهذا هو السبب في أنها لم تعرض المشاركة" لأن "النهج الشامل لسياستنا تجاه إيران يختلف بشكل ملحوظ عن النهج الحالي للولايات المتحدة".

وعقب رفض المشاركة في قوة عسكرية تقودها الولايات المتحدة في مضيق هرمز، تدرس الحكومة الألمانية إمكانية المشاركة في قوة أوروبية.

وقالت نائبة المتحدث باسم الحكومة الألمانية أولريكه ديمير، الاثنين في برلين "على نحو مبدئي ترى الحكومة الألمانية المقترح بقيام دول أوروبية بمهمة حماية بحرية (إلى الخليج) جديراً بالدراسة... نحن على تواصل وثيق مع الشركاء الأوروبيين حول هذا الشأن".

وبحسب بيانات الخارجية الألمانية، ستكون هناك محادثات مع فرنسا على مستوى رفيع من المسؤولين حول هذا المقترح، كما من المخططة مناقشة الأمر داخل الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية إمكانية مشاركة البحرية الألمانية في مثل هذه المهمة، وقال "إذا افترضنا أن البحرية الألمانية استطاعت تلبية كافة المتطلبات الموكولة إليها حتى الآن، فإنني لا أرى سبباً لعدم تحقيق ذلك في المستقبل أيضاً".

وتسعى الولايات المتحدة منذ أسابيع للحصول على دعم عريض

ذلت بريطانيا الاثنين، بإعلانها الانضمام إلى قوة عسكرية دولية بقيادة الولايات المتحدة في مضيق هرمز لحماية السفن التجارية من التهديدات الإيرانية، الصعوبات التي كانت تعترض واشنطن في تشكيل هذه القوة، ما يفتح الأبواب أمام قوى دولية أخرى مترددة للانحياز. ويرى مراقبون أن تأييد لندن لسياسات ترامب المتشددة حيال إيران بعد تحفظها في وقت سابق يضعف السبل الدبلوماسية الأوروبية في إنقاذ الاتفاق النووي مع طهران.

وقال مصدر أمني بريطاني إن المهمة البحرية أمنية بقيادة الولايات المتحدة في الخليج لحماية السفن التجارية التي تعبر مضيق هرمز من التهديدات الإيرانية المتكررة، فيما أكدت أن سياسة لندن تجاه الملف النووي مع إيران لن تتغير.

وقال وزير الدفاع بن والاس للصحافيين "نتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة وأخرين لإيجاد حل دولي للمشكلات في خليج هرمز".

وقال مصدر أمني بريطاني إن المهمة الجديدة ستركز على حماية أمن الملاحة، وإن بريطانيا لن تنضم إلى العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

وفي حين يتصاعد التوتر في الخليج منذ الانسحاب الأميركي في مايو 2018 من الاتفاق حول النووي الإيراني، وإعادة واشنطن العقوبات الصارمة ضد طهران، ما يزال الغربيون يترددون حتى الآن الاقتراح الأميركي بنشر وسائل عسكرية إضافية لمراقبة سفنهم في هذه المنطقة.

● لندن - أكدت بريطانيا الاثنين انضمامها إلى مهمة بحرية أمنية بقيادة الولايات المتحدة في الخليج لحماية السفن التجارية التي تعبر مضيق هرمز من التهديدات الإيرانية المتكررة، فيما أكدت أن سياسة لندن تجاه الملف النووي مع إيران لن تتغير.

وقال وزير الدفاع بن والاس للصحافيين "نتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة وأخرين لإيجاد حل دولي للمشكلات في خليج هرمز".

وقال مصدر أمني بريطاني إن المهمة الجديدة ستركز على حماية أمن الملاحة، وإن بريطانيا لن تنضم إلى العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

وفي حين يتصاعد التوتر في الخليج منذ الانسحاب الأميركي في مايو 2018 من الاتفاق حول النووي الإيراني، وإعادة واشنطن العقوبات الصارمة ضد طهران، ما يزال الغربيون يترددون حتى الآن الاقتراح الأميركي بنشر وسائل عسكرية إضافية لمراقبة سفنهم في هذه المنطقة.



بن والاس
نتطلع إلى العمل مع واشنطن لإيجاد حل للمشكلات في هرمز

موسكو تسعى لمبادرات مع واشنطن بشأن الأسلحة

استخدام سلسلة صواريخ ذات مدى متوسط (500 إلى 5500 كلم) - بالتحصل من صواريخ "أس أس 20" الروسية و"برشيسينغ" الأميركية التي كانت منتشرة في أوروبا.

ويهدد انتهاء معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى بإطلاق سباق تسلح جديد بين القوتين.

وحذر وزير الدفاع الأميركي الجديد مارك إسبر مؤخراً من أن واشنطن "ستفعل ما يصب في مصلحتها"، بينما بالفعل توعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنشر صواريخ جديدة.

وفي الواقع، يتطلع البنتاغون إلى إمكانية تحديث ترسانته لمواجهة صعود الصين التي تريد إثبات تفوقها العسكري في آسيا.

ويبقى اتفاق "ستارت" الثنائي الوحيد الفعال بين واشنطن وموسكو في مجال الأسلحة النووية. وهو ينص على أن يبقى عدد أسلحة الترسانتين النووييتين للبلدين أدنى مما كان عليه في الحرب الباردة، وينتهي مفعوله في عام 2021.

ويرى المحلل الروسي الكسندر سافيليف أن "قرص تمديد 'ستارت' ضعيفة، في ظل هذه الظروف، لا شيء سيكون قادراً على الحد من سباق التسلح الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا".

وشان اقتراح موسكو تطبيق تجميد لنشر الأسلحة النووية الممنوعة بموجب هذا الاتفاق، المحدث روسيا أيضاً إلى أنها لا تتفق في وعود الولايات المتحدة.

ومن جهتها تعهدت إدارة ترامب بعدم نشر صواريخ نووية جديدة في أوروبا حتى اللحظة، لكنها لم تعط أية وعود بشأن نشر أسلحة تقليدية.

● موسكو - دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة الاثنين إلى بدء محادثات جديدة بشأن الأسلحة عقب انهيار معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى المبرمة أثناء الحرب الباردة.

وقال بوتين في بيان "لتجنب الفوضى التي ليست لها قواعد أو حدود أو قوانين، يجب علينا دراسة جميع احتمالات العواقب الخطيرة مرة أخرى، والبدء في حوار جديد دون أي غموض" مضيفاً "نحن مستعدون لذلك".

والأسبوع الماضي أعلنت الولايات المتحدة وروسيا انتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة، مع تبادل الطرفين الاتهام بالمسؤولية عن انهيار هذه الاتفاقية الثنائية المهمة المبرمة خلال الحرب الباردة، فيما تسعى واشنطن إلى صياغة معاهدة جديدة تضم الصين، في وقت يعتقد فيه المسؤولون الأميركيون أن نحو 95 في المئة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تشكل جزءاً جوهرياً من استراتيجية بكين الدفاعية، تنتهك تلك المعاهدة.

وفي خطوة غير مفاجئة، وبعد ستة أشهر من حوار غير فعال واتهامات متبادلة بالإخلال بالاتفاقية، سمحت القوتان بانقضاء المهلة التي أعلنتها إدارة دونالد ترامب في فبراير دون تغيير مواقفهما.

ولمعت واشنطن مطلع فبراير مشاركتها في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة، متهمه موسكو بتصنيع صواريخ لا تتوافق مع أحكام المعاهدة، وبدأت مع التعليق فترة انتقالية من ستة أشهر انتهت الجمعة.

وسمحت معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى -بمنعها

واشنطن مهتمة بحلفائها في المحيط الهادئ لمواجهة الصين

منطقة جزر المحيط الهادئ التي تعتبرها استراتيجية "ولدى واشنطن حضورها في ميكرونيزيا -وهي اتحاد يضم أربع دول مؤلفة من أكثر من 600 جزيرة صغيرة على خط الاستواء- بفضل تعاون في مجال التنمية وكذلك لحمايتها العسكرية. وولايات ميكرونيزيا المتحدة التي كانت تسمى في الماضي جزر كارولينز تحت وصاية أميركية، تنتم منذ 1987 بوضع شراكة حرة مع الولايات المتحدة، لكن هذه الاتفاقيات يجب أن تُجدد في السنوات المقبلة.

وصرح بومبيو بقوله "يسرني أن أعلن اليوم (الاثنين) أن الولايات المتحدة بدأت التفاوض بشأن تمديد الاتفاقيات المتعلقة بالشراكة الحرة، إلا أن نشاط بكين المتهمة بأنها تتقرب من دول المحيط الهادئ عبر منحها قروضاً وإرساء بنى تحتية، والجهود التي تبذلها كي تقطع جزر مارشال وجمهورية بالاو علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان لصالح إقامة روابط جديدة مع الصين، تغير انزعاج إدارة ترامب".

ورات إليزابيث إيكونومي أن "الولايات المتحدة لم تعد تستطيع أن تسمح لنفسها بأن تعتبر دعم جزر المحيط الهادئ أمراً مكتسباً".

ومؤخراً، أدركت الإدارة الأميركية أهمية هذه الدول الصغيرة عندما كانت الوحيدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في إظهار دعمها لواشنطن بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ولا تزال هناك نقطة حاسمة بالنسبة إلى هذه الجزر ولم يوشع بومبيو حديثه عنها: الاحتباس الحراري الذي يهدد وجود هذه الجزر بسبب ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات. ولا يبدو أن إدارة ترامب تجعل من هذا الملف أولوية في علاقاتها المتجددة مع ميكرونيزيا. واكتفى بومبيو خلال الزيارة بالقول "تحدثنا عن المخاوف المتعلقة بارتفاع مستوى البحار هنا".

هو مواجهة القوة الصينية التي تُعتبر توسعية ولا تزال أخذة في التوسع. ولئن كانت هذه الجزر صغيرة ومتناثرة في المحيط، فإنها تمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة 2700 كلم وهو تفصيل أساسي عندما يتعلق أحد النزاعات الصينية الأميركية الرئيسية في المنطقة بحرية الملاحة.

وقال مسؤول أميركي كبير من دون الكشف عن اسمه "واقع الأمر متعلق بمنطقة استراتيجية ليس بجديد"، مشيراً إلى روابط تاريخية قديمة.

وأوضحت الباحثة إليزابيث إيكونومي من مركز الأبحاث الأميركي "كاوشل أون فورين ريليشنز" أن "خلال العام الأخير، عملت الولايات المتحدة بطريقة استباقية لتعزيز موقعاها في

هؤلاء القادة منذ أقل من ثلاثة أشهر في البيت الأبيض. وصرح بومبيو في بوهناي بقوله "تعلم أن الصين تسعى للانخراط والتأثير في المنطقة". مضيفاً "لكنني أتق في واقع أن شعب جزر مارشال وشعب بالاو وشعب المكان الذي نتواجد فيه اليوم تدر أن أفضل الشراكات هي التي تتم مع الشركاء الديمقراطيين، الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والديمقراطيات الأخرى في المحيط الهادئ".

وتسرد زيارة بومبيو في إطار السياسة الأميركية من أجل أن تكون "منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة".

والهدف المفترض لهذه السياسة الذي سبق أن أكد وزير الخارجية الأميركي في بانكوك ثم في سيدني في الأيام الأخيرة،

● واشنطن - قام وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الاثنين بزيارة تاريخية -دامت بضع ساعات- إلى بوهناي، الجزيرة الرئيسية في ولايات ميكرونيزيا المتحدة، لإظهار اهتمام واشنطن المتجدد بحلفائها في المحيط الهادئ مهما كان حجمها صغيراً، على خلفية مواجهة إقليمية مع الصين.

وكانت المرة الأولى التي يزور فيها وزير خارجية أميركي هذا البلد الساحر والبعيد وغير المعتاد على استقبال قادة العالم. والتقى بومبيو خلال الزيارة قادة ميكرونيزيا بالإضافة إلى قادة جمهورية بالاو وجزر مارشال ودول صغيرة أخرى في المحيط الهادئ.

وكانت هذه الزيارة ملحوظة أكثر من استقبال الرئيس الأميركي دونالد ترامب



زيارة تاريخية